

بيان صحفي  
٣ مايو ٢٠١٢

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٣ مايو ٢٠١٢ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة دون تغيير عند مستوى ٩,٢٥% و ١٠,٢٥% على التوالي، والإبقاء على سعر عمليات إعادة الشراء (Repo) عند مستوى ٩,٧٥% وسعر الائتمان والخصم عند مستوى ٩,٥%.

شهد الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ارتفاعاً شهرياً بلغ ١,٢٢% خلال شهر مارس ٢٠١٢ مقارنة بارتفاع قدره ٠,٦٧% خلال فبراير ٢٠١٢. وقد انخفض المعدل السنوي للتضخم العام إلى ٩,٠٣% في مارس من ٩,١٩% في الشهر السابق. وعلى الجانب الآخر فقد سجل التضخم الأساسي معدلاً شهرياً بلغ ١,١٢% في مارس مقابل ٠,٥٢% في فبراير ٢٠١٢. في حين ارتفع المعدل السنوي إلى ٨,٦٨% في مارس من ٧,٣٠% في الشهر السابق. والجدير بالذكر أن الجانب الأكبر من التطورات الشهرية الأخيرة للتضخم نتجت عن تحركات أسعار المواد الغذائية، في حين شهدت أسعار المواد غير الغذائية تغيرات محدودة. ومن الجدير بالذكر أن احتمالية عودة الاختناقات في قنوات توزيع السلع بالأسواق المحلية، فضلاً عن احتمال عودة الأسعار العالمية للمواد الغذائية للارتفاع قد تؤدي إلى زيادة المخاطر المحيطة بالتضخم.

وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعاً محدوداً بلغ ٠,٤% في الربع الثاني من عام ٢٠١٢/٢٠١١ بعد ارتفاع متواضع بلغ ٠,٣% في الربع الأول من ذات العام عقب الانكماش الحاد الذي شهده الربع الثالث من عام ٢٠١١/٢٠١٠ وقدره ٤,٣%، وذلك على خلفية الانخفاض الملحوظ في قطاعات السياحة والصناعة والتشييد. وفي ذات الوقت وأخذاً في الاعتبار حالة عدم التيقن التي واجهت المستثمرين خلال العام الماضي، فقد ظلت مستويات الاستثمار منخفضة خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٢/٢٠١١.

وبنظرة مستقبلية فمن الممكن أن تستمر المتغيرات السياسية الحالية في مصر والمنطقة العربية في التأثير على قرارات الاستهلاك والاستثمار وما لذلك من انعكاس سلبي على القطاعات الأساسية في الاقتصاد، فضلاً عن ذلك فإن المخاطر النزولية المحيطة بتعافي الاقتصاد العالمي لازالت مستمرة على خلفية التحديات التي تواجه بعض دول منطقة اليورو. وقد تؤدي هذه العوامل مجتمعة إلى زيادة مخاطر انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي مستقبلاً.

وفى ضوء توازنات المخاطر المحيطة بتوقعات التضخم ونمو الناتج المحلى الاجمالى  
بالإضافة الى حالة عدم التيقن فى الفترة الحالية، ترى لجنة السياسة النقدية أن معدلات العائد  
لدى البنك المركزى المصرى تعد مناسبة.

وستتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب كافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد فى تعديل معدلات  
العائد لدى البنك المركزى المصرى والعمل على استقرار الأسعار فى الأجل المتوسط.

دكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ المساعد- قطاع السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: [monetary.policy@cbe.org.eg](mailto:monetary.policy@cbe.org.eg)